

دواع أمنية أم سياسية خلف قرار لندن تعليق رحلاتها للقاهرة

رحلات إير فرانس وطيران الإمارات والاتحاد للطيران مستمرة



حركة طبيعية رغم البرجة البريطانية

السابقة والتقارير الشهرية التي تخص الأوضاع الأمنية في المطارات التي تهبط فيها الطائرات الأوروبية.

وتقع مصر ضمن الشريحة الرابعة للرقابة الأمنية والإحترازية منذ واقعة تفجير الطائرة الروسية فوق صحراء سيناء في نهاية أكتوبر 2015 بعد إقلاعها بدقائق من مطار شرم الشيخ وراح ضحيتها جميع الركاب، والبالغ عددهم 224 شخصا.

وأضاف المصدر لـ "العرب" أن وقوع مصر في تلك الشريحة يفرض رقابة شاملة لكل خدمات الملاحة الجوية، ومتابعة دورية دقيقة من شركات الطيران الكبرى للإجراءات الأمنية المتبعة، واتخاذ خطوات على مستوى عال من الحيطة كل فترة، حسب ما توصي به التقديرات التي ترسل من الأجهزة الأمنية المحلية.

ارتباك مشابهة، وانتهت برفع الحظر فجأة دون إبداء أسباب، وقلل مصر ملاحى لـ "العرب" من خطورة الإجراء الأمني الحالي، قائلًا إنه يتشابه مع واقعة حظر الكمبيوتر، والتي بدأت وانتهت فجأة دون حدوث أزمات أمنية حقيقية، متوقعا انتهاء الأزمة قبل المدة المحددة.

واعتبر المصدر ذاته أن تعليق الرحلات الجوية إلى مصر يأتي ضمن البروتوكول الأمني للملاحة الجوية الذي وضع بعد أحداث سبتمبر عام 2001، والذي ضاعف الهواجس الأمنية لدى الكثير من الدول، وفرض على أجهزتها الأمنية المزيد من الحذر عند الحصول على معلومات بوجود مخاطر محتملة. وينقسم الوضع الأمني لكل بلد إلى خمس شرائح، ويتم وضع الدولة على شريحة أمنية حسب الحوادث الإرهابية

وذكرت متحدثة باسم طيران الإمارات أن رحلات الشركة تسير وفقا للجدول. وأضافت "تقيم الموقف عن كثب ونحن على اتصال بسجلات الطيران المعنية فيما يتعلق بعمليات رحلاتنا الجوية إلى مصر".

وأظهر الموقع الإلكتروني لشركة الاتحاد للطيران أن خدمات الشركة سارية أيضا. وقال المتحدث باسم الشركة "الاتحاد للطيران تراقب الوضع الأمني في القاهرة".

ويتشابه الإجراء البريطاني الأخير مع خطوات أمنية اتخذت منذ عامين، عندما منعت الولايات المتحدة وبريطانيا صعود المسافرين من دول مثل مصر والأردن والسعودية والإمارات بالكمبيوترات النكية على متن الطائرات المتجهة إلى مدن أميركية لأسباب أمنية غير معلنة، وتسببت الواقعة في حالة

لا ترضى أطرافا غربية". ولم يوضح نورالدين طبيعة المواقف والأهداف، لكنه ربط بين الوجود القوي لجماعات الضغط التابعة للإخوان المسلمين في بريطانيا، وبين وقف الطيران للقاهرة.

وشدد على أن الخطأ الأمني المصرية في مواجهة العمليات الإرهابية تحقق نجاحا بعد أن أجهزت غالبية الهجمات، وتمكنت من تقليص العمليات المسلحة في سيناء والتي يقوم بها متطرفون منذ ستة أعوام، ما يجعل الوضع هناك أفضل مقارنة بالأعوام الماضية.

وأعلنت شركات إير فرانس وطيران الإمارات والاتحاد للطيران الأحد استمرار رحلاتها الجوية إلى القاهرة وقال المتحدث باسم إير فرانس في بيان أرسل إلى وكالة رويترز "بالتنسيق مع السلطات الفرنسية والسلطات المحلية في مصر، قررت إير فرانس مواصلة خدماتها إلى القاهرة".

تعليق بريطانيا رحلاتها الجوية إلى مطار القاهرة يطرح أكثر من تساؤل خاصة بعد تأكيد الخطوط الجوية البريطانية (بريتيش إروايز) أن التفتيش الأخير الذي أجري من قبل مفتشين بريطانيين على مطار القاهرة الأسبوع الماضي لم يقف على أي ثغرات أمنية.

مفتشين بريطانيين على مطار القاهرة الأسبوع الماضي لم يقف على أي ثغرات أمنية. ونقلت هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) عن شريف برسوم، وكيل الشركة البريطانية، القول إن "التفتيش خرج بنتيجة إيجابية"، وأشار في الوقت ذاته إلى أن الناقل البريطاني سيستأنف رحلاته بين القاهرة ولندن في 26 يوليو الجاري.

ووفقا لـ "بي.بي.سي"، لا تزال رحلات الخطوط الجوية البريطانية من باقي المطارات البريطانية إلى أجزاء أخرى من مصر مستمرة، وتواصل مصر للطيران رحلاتها مرتين يوميا بين لندن والقاهرة.

وكانت الشركة البريطانية أعلنت السبت تعليق رحلاتها إلى القاهرة لسبعة أيام بسبب مخاوف أمنية "كإجراء احترازي للسماح بإجراء المزيد من التقييم". وانضمت شركة لوفتهانزا الألمانية إلى هذا القرار السبت قبل أن تراجع عنه الأحد.

ويثير غموض دوافع القرار تكهنات كثيرة انعكست على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث هناك من ربط الأمر بقطر لامتلاكها 20 بالمئة في أسهم الخطوط الجوية البريطانية، فيما ربط آخرون المسألة بالتوتر مع إيران وعدم وجود رؤية موحدة حول كيفية وضع حد لسياسات الأخيرة التصعيدية.

وأوضح اللواء محمد نورالدين، مساعد وزير الداخلية الأسبق، أن التحذيرات الجديدة غامضة وجاءت في وقت نجحت فيه مصر أمنيا في تنظيم بطولة أمم أفريقيا واستطاعت توفير خطوط سير آمنة لوفود 23 دولة لمدة شهر داخل أكثر من مدينة، بعضها قريب من سيناء (التي تواجه عمليات إرهابية)، مثل السويس والإسماعيلية، لذلك فإن البرودات لن تكون قوية على السياحة بشكل عام.

ولفت في تصريح لـ "العرب"، إلى أن تلك الإشارات "ربما تتضمن بعض الأبعاد السياسية كإحدى وسائل الضغط على مصر لمواقفها الإقليمية التي

محمود زكي
كاتب مصري

القاهرة - تغير الخطوة البريطانية بشأن تعليق الرحلات الجوية إلى مطار القاهرة لمدة أسبوع تكهنات عدة، خاصة بعد الرد المصري الذي اعتبر أن المسألة يغلب عليها الطابع السياسي.

وقال عضو مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للمطارات الإلهامي الزيات الأحد إن "قرار الخطوط الجوية البريطانية تعليق رحلاتها لمطار القاهرة غلب عليه الطابع السياسي وليس هناك ما يبهره"، دون أن يقدم المزيد من التوضيحات حول الخلفيات السياسية لهذا القرار الذي يأتي في وقت تشهد فيه المنطقة توترا متصاعدا نتيجة عملية لي الذراع الأميركية الإيرانية والتي انضمت إليها بريطانيا.

وأضاف الزيات في تصريح لوكالة "سبوتنيك" الروسية الأحد، "هناك مخاوف أمنية لدى البريطانيين، وهذه المخاوف لا تقتصر على مصر، على خلفية تصاعد الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وزادت هذه المخاوف مع التهديدات الإيرانية وبعد احتجاج سفينة بريطانية في مضيق هرمز".

وتابع الزيات "هناك خطوط جوية كثيرة تعمل بين القاهرة ولندن من دون أي مشاكل ولم تعلق أي منها رحلاتها. ولم تتأثر حركة الطيران في المطار بقرار الشركة البريطانية".

وما يعزز فرضية وجود دوافع سياسية خلف القرار البريطاني ما صرح به وكيل الخطوط الجوية البريطانية (بريتيش إروايز) في القاهرة من أن التفتيش الأخير الذي أجري من قبل

محمد نورالدين
رئيسا تحمل بعض الأبعاد السياسية

وفد إعلامي عربي يزور إسرائيل

شارك صحفيون إسرائيليون في المؤتمر الاقتصادي الذي عقدهت الولايات المتحدة كجزء من خطة السلام المقبلة بين إسرائيل والفلسطينيين في مملكة البحرين أواخر يونيو الماضي.

وقبلها كان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو قد أدى زيارة في نهاية العام الماضي إلى سلطنة عمان، حيث التقى السلطان قابوس بن سعيد، لتعقبها لقاءات بين مسؤولين إسرائيلييين وعمانيين وفي مقدمتهم وزير الخارجية يوسف بن علوي.

هذه المرة الأولى التي تعلن فيها إسرائيل عن زيارة من قبل إعلاميين عرب، رغم أن وفودا أخرى سبق أن قامت بهذه الخطوة

وصرح بن علوي في إحدى المناسبات في أبريل الماضي بأن الدول العربية "أضاعت معظم مواردها وخطتها بحثا عن المزيد من الأسلحة وبناء الجيوش"، مشيرا إلى أن الاستقرار في المنطقة هو الأمر الأهم.

وردا على سؤال عما إذا كان يعتقد أن الوقت قد حان لتطبيع العلاقات مع إسرائيل وما إذا كانت لديه خطوط حمراء، قال "أعتقد أننا تجاوزنا التطبيع، تحتاج إسرائيل إلى العيش في سلام مع العرب، كما أن العرب يريدون قيام دولة فلسطينية".

ويشير التطبيع المتدرج للعلاقات العربية الإسرائيلية رفض الفلسطينيين الذين يطالبون بأن يسبق هذه الخطوة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم.

تل أبيب - قالت وزارة الخارجية الإسرائيلية الأحد إنها ستستضيف هذا الأسبوع ستة صحفيين من دول عربية بينهم -لأول مرة- صحفيون من العراق والمملكة العربية السعودية.

وتأتي الزيارة فيما تسعى إسرائيل إلى تحسين علاقاتها مع الدول العربية التي لا تقيم معها علاقات دبلوماسية رسمية.

وترفض هذه الدول عرض إسرائيل الاعتراف بها رسميا بسبب احتلالها المستمر للأراضي الفلسطينية، إلا أن الهواجس المشتركة حيال السياسات الإيرانية أدت في السنوات الأخيرة إلى تقارب في وجهات النظر بين الطرفين.

وسيزور الصحفيون نصب نكري المحرقة النازية "ياد فاشيم" في القدس، ومبنى البرلمان والمواقع المقدسة وغيرها من المواقع، بحسب بيان وزارة الخارجية.

وقالت الوزارة إن الهدف هو "تعريف الصحفيين الذين يأتي بعضهم من دول لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، بالمواقف الإسرائيلية بشأن قضايا دبلوماسية وجيوسياسية". وأوضحت أن استضافة الوفد الصحفي العربي جاءت بمبادرة من القسم العربي في الوزارة.

وهذه المرة الأولى التي تعلن فيها إسرائيل عن زيارة إليها من قبل إعلاميين عرب، رغم أن وفودا أخرى سبق أن قامت بهذه الخطوة، وفق ما سربته وسائل إعلام إسرائيلية.

وذكرت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن الأردن سيشارك أيضا في الزيارة. والأردن ومصر هما الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان تعترفان بإسرائيل وتقيمان علاقات دبلوماسية معها. وفي مؤشر على تحسين العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية،

محمد حمدان دقلو المعروف بحميدتي منصب نائب رئيس المجلس، وكان من قام بالتوقيع على الاتفاق السياسي.

وأشار المتحدث الإعلامي لنداء السودان بالداخل، إلى أن "رئيس حركة العدالة والمساواة جبريل إبراهيم، عاد في وقت لاحق الأحد إلى مقر المشاورات ليساهم مع رفاقه في الجبهة الثورية وقوى التغيير في الوصول إلى تحقيق تطلعات الشعب السوداني، بعد تدارك سوء الفهم مع السلطات الأثيوبية".

وفي وقت سابق، قال مصدر بحركة تحرير السودان (أحد فصائل الجبهة الثورية)، إن الوسيط الأفريقي تدخل لمنع ترجيل جبريل عقب طلب السلطات الأثيوبية منه مغادرة البلاد (دون توضيح). وتضم الجبهة الثورية ثلاث حركات مسلحة متحالفة مع نداء السودان، إلى جانب حركة العدل والمساواة، التي يتزعمها جبريل إبراهيم.

ومنذ الأسبوع الماضي، تعقد قوى التغيير اجتماعات مع الجبهة في أديس أبابا، غير أنها لم تحقق تقدما ملموسا. ووقع المجلس العسكري وقوى التغيير، الأربعاء، بالأحرى الأول اتفاق "الإعلان السياسي". ونص الاتفاق السياسي، في أبرز بنوده، على تشكيل مجلس للسيادة (أعلى سلطة بالبلاد)، من 11 عضوا، 5 عسكريين يخترهم المجلس العسكري، و5 مدنيين، اختارهم قوى التغيير، تضاف إليهم شخصية مدنية يتم اختيارها بالتوافق بين الطرفين.

ويترأس أحد الأعضاء العسكريين المجلس لمدة 21 شهرا، بداية من توقيع الاتفاق، تعقبه رئاسة أحد الأعضاء المدنيين لمدة 18 شهرا المتبقية من الفترة الانتقالية.

اختراق في مفاوضات أديس أبابا بين الفصائل المسلحة وقوى الحرية والتغيير

والذي يقضي بتشكيل مجلس سيادي مشترك وتولي التحالف المدني تشكيل حكومة انتقالية.

وأعلنت الجبهة الثورية، التي تضم فصائل مسلحة، أن الاتفاق "لم يعالج قضايا الثورة"، وتجاهل أطرافا وموضوعات مهمة". وقالت، في بيان، إنها "لمست طرفا في الإعلان السياسي، الذي وقّع عليه بالأحرى الأولى، ولن توافق عليه بشكله الراهن".

وتطالب الحركات المسلحة بجملة من النقاط بين بينها أن تكون طرفا في إدارة المرحلة الانتقالية، وأن تنصدر عملية السلام في أقاليم دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان أهداف الحكومة المقبلة، فضلا عن محاسبة الأطراف المتورطة في النزاع، وبعضها ممثل في المجلس العسكري على غرار قوات الدعم السريع، التي يتولى قائدها

السودان، خالد بحر، في بيان أن المشاورات في أديس أبابا مستمرة بين وفدي الجبهة الثورية وقوى "إعلان الحرية والتغيير".

وأضاف أن هدف المشاورات البحث عن منصة واحدة للوقوف عليها من مجمل القضايا الراهنة. وتابع "أحرزت المشاورات اختراقا كبيرا حتى الآن". والجمعة، وصل الوسيط الأفريقي في الملف السوداني، محمد الحسن ولد لبات، إلى إثيوبيا للمشاركة في اللقاءات التي تنظمها قوى الحرية التغيير المعارضة مع الحركات المسلحة هناك، حسب مصدر مطلع بقوى التغيير.

ويشارك لبات في الجلسات التي تجريها قوى التغيير مع الفصائل المسلحة التي أبدت تحفظها على الإعلان السياسي الذي وقعته قوى الحرية والتغيير مع المجلس، الأربعاء،

الخرطوم - أعلن تحالف "نداء السودان"، الأحد، أن المشاورات بين "الجبهة الثورية" وقوى الحرية والتغيير" أهدت تقدما إيجابيا، فيما يتعلق بتحفظات الجبهة من الاتفاق السياسي الذي أبرمه التحالف المدني مع المجلس العسكري لتقاسم إدارة المرحلة الانتقالية.

وتلك التحفظات من بين أسباب تأجيل التوقيع على الإعلان الدستوري الجمعة وربما بسببها تحدثت تغيرات كبيرة لأن الجبهة الثورية تريد تضمين الاتفاق المنتهي بنودا جديدة بدلا من الإعلان الدستوري

المرتب. وذكر المتحدث الإعلامي لنداء



انتظار طي صفحة الخلافات